

سابعاً : العدول عن تنوين اسم الفاعل لاستمرار مدة الفعل وإطالته أو ثبوت

الوصف منه :

العدول إلى التركيب الإضافي من شأنه أن يكسب اسم الفاعل الدالّ على الحال أو الاستقبال الذي يفيد التجدد والانقطاع (وهو المعنى الفعلي) دلالة ثبوت الوصف واستمراره ، لأن الإضافة تفيد الحدوث في الزمن الماضي ، وهو ما عمد إليه السياق في التراكيب الإضافية الآتية.

باسط :

جاء اسم الفاعل "باسط" مضافاً مرتين وذلك في قوله تعالى:

١- ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (الأنعام: ٩٣).

٢- ﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطٍ كَفِّهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ ﴾ (الرعد : ١٤).

وهما يشتركان في حديثهما عن الكافرين ، فأية سورة الرعد تتحدث عن عمل الكافرين ، وآية سورة الأنعام عن جزائهم ، فهما العمل والجزاء.

وبشير إلى هذا الاشتراك التقارب بين كلمة "غمرات" في آية الأنعام وكلمة "الماء" في آية الرعد ، يقول ابن منظور: ((الغمر: الماء الكثير ... ماء غمر: كثير مغرق ، بَيِّن المغمورة))^(١).

ويستدلّ الزمخشري من حديث آية الأنعام عن بسط الملائكة أيديهم في هذا الموقف على: ((الإلحاح والتشدد في الإزهاق من غير تنفيس وإمهال))^(٢).

فإذا كانت مدة إزهاق الروح محدودة ، ويناسب الزمن المحدد المنقطع صيغة اسم الفاعل العامل "باسطون أيديهم" فإن العدول إلى التركيب الإضافي

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (غمر)

(٢) الزمخشري ، الكشاف ، ١١٠/٢

يدلّ على إطالة مدة الإزهاق؛ إظهاراً لشدته ، واستمراراً في تعذيبهم ، فكأنه بسط على الدوام ، وهى دلالة الإضافة.

كما أن دعاء الكافرين في آية "الزعد" إلحاحٌ يناسبه المداومة والاستمرار ، فالاستجابة لهم كاستجابة الماء لبسط كفيه ، يقول الزمخشري عن معنى "إلا كبسط كفيه": ((إلا استجابة كاستجابة بسط كفيه ، أي: كاستجابة الماء من يبسط كفيه إليه ، يطلب منه أن يبلغ فاه ، والماء جامد لا يشعر ببسط كفيه ... وكذلك ما يدعون جماد لا يحسّ ... بدعائهم وقرىء "تدعون" بالتاء ، "كبسط كفيه" بالتوين))^(١).

حقيقة بسط اليد عمل فعلي ، صيغته الأصلية التوين: "بسط كفيه" ، لكن بسط الكافر يده جاء في صيغة الإضافة لاكتساب معنى الثبوت والاستمرار ؛ ليدل على المداومة والإلحاح، فهو دعاء من لا يجيب ، فلا ينتهي الدعاء بالإجابة ، فجاء اسم الفاعل "بسط" مضافاً مع أن حقيقة بسط اليد مدة محدودة يناسبها التجدد والانقطاع.

ولذلك جاء اسم الفاعل "بسط" منوئاً في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ (المائدة : ٢٨) لأنه أراد الفعل في المستقبل ، ولا يوجد داع لإضافته ، فليس القتل -هنا- على وجه التهديد الجازم. كما جاء اسم الفاعل "بسط" منوئاً في قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: ١٨) فإذا كان الرقود يناسبه الثبوت والاستمرار ، فإن الآية الكريم تذكر أن من يراهم يحسبهم أيقاظاً ، ويتقلبون يمناً ويسرةً ، مراعاة للشمس والهواء وهو أولى بحال الكلب إذا كان للحراسة ، فجاءت "بسط" بالتوين

(١) نفسه ، ٥١٠/٢

لإفادة درجة فعلية تتوسط بين الفعل "يبسط" وبين الثبوت والاستمرار من الإضافة.

(ثاني) :

جاء اسم الفاعل "ثاني" مرتين ، الأولى في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ * ثَانِي عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (الحج : ٩).

يقول الزمخشري عن معنى "ثاني عطفه": ((ثني العطف عبارة عن الكبر والخيلاء ، كتصعيد الخد ولي الجيد))^(١) ويقول ابن كثير: ((أي لاوي عطفه ... ويثنى رقبته استكباراً))^(٢).

فإذا كان لي الرقبة عملاً فعلياً يفيد التجدد والانقطاع ، وإضافته غير حقيقية أصلها التنوين (كما يدل على ذلك مجيء "ثاني" حالاً) فإنه لي الرقبة- كناية عن الإصرار على الجدل بالباطل من غير علم ولا هدى والكتاب منير ، وهو ما يجعل العمل الفعلي المتجدد (الجدال) كالمستمر ؛ لأنه لا يتوصل إلى نتيجة يتوقف عندها.

فالعُدول إلى الإضافة الدالة على الاستمرار ، لأن المراد من "ثاني عطفه" الاستمرار الدائم في الجدل ، فهو جدال لا يقوم على سند ، ولا يتوصل إلى غاية.

أما المرة الثانية التي جاء فيها اسم الفاعل "ثاني" فكانت في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ (التوبة : ٤٠). فاسم الفاعل "ثاني" -هنا" عددًا ، وإذا جاء العدد على وزن اسم الفاعل مع ما دونه في العدد جاز عمله ، يقول الرازي: ((فإذا قلت: "رابع ثلاثة" فهذا هنا يجوز الجر والنصب ، لأن معناه الذي صير الثلاثة أربعة))^(٣).

(١) الزمخشري ، الكشف، ٢١٥/٣

(٢) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ٢٣٣/٥

(٣) الرازي ، التفسير الكبير ، ٦٣/١٢

وعليه لا يكون "ثاني" مع "اثنين" عاملاً ما دام لفظ "ثاني" عددًا على وزن اسم الفاعل، إلا أن هناك أمرًا أثاره معنى التركيب الإضافي عند المفسرين ، يقول أبو السعود عن معنى "ثاني اثنين" التي جاءت حالاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت إخراجه من مكة: ((أحد اثنين من غير اعتبار كونه صلى الله عليه وسلم ثانيًا [أي مُؤخَّرًا في الرتبة عن أبي بكر رضي الله عنه] ... وجعله صلى الله عليه وسلم ثانيًا لمشي الصديق أمامه ، ودخوله في الغار أولاً))^(١).

فأبو السعود لا يستريح لجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني اثنين من غير تعليل يناسب تقديم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل خير.
ومن الملاحظ أن الرجل المؤمن في القرآن الكريم يكافئ عشرة قبل التخفيف ، يقول تعالى: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ (الأنفال : ٦٤).

وجاء ذكر الرجل المؤمن الذي جاء من أقصى المدينة يسعى مرتين في القرآن الكريم، مرة في سورة القصص الآية رقم (٢٠) ، ومرة في سورة يس الآية رقم (٢٠) ، ف كلا الآيتين برقم عشرين ، فهما رجلان يكافئان عشرين رجلاً.

وقد جاءت آية "ثاني اثنين" للحديث عن هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم مع الصديق -، رضي الله عنه - فهما رجلان ، يكافئان عشرين رجلاً ، فإذا كان أحدهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ضوعف العدد ، أي صار رسول الله ثانيًا للاثنين ، أي ثانيًا للعشرين ، فيكافئ رسول الله صلى الله عليه وسلم والصديق أربعين ، وهو رقم آية تركيب "ثاني اثنين" ، فالآية رقمها أربعون (٤٠) في سورة التوبة.

فضوعف العدد لأن أحد الاثنين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو معنى أن يكون رسول الله ثاني اثنين ، يقول ابن منظور : ((وثني الشيء جعله

(١) أبو السعود ، إرشاد العقل السليم ، ١٤٩/٣

اثنين ... وهذا ثاني هذا أي الذي شفعه ((^(١)).

فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثانيًا للاثنتين - أي مضاعفًا لما يكافئانه - ضوعف العدد عشرون - ما يكافئ اثنين مؤمنين - إلى أربعين. وإذا صح ذلك ، يصبح تركيب "ثاني اثنين" ضرورة اقتضاها السياق ، وذلك لأن العدول إلى الإضافة - هنا - إعلاء لشأن الرسول ومكانته في هذا المقام ، الذي يبدو ظاهره الضعف والهوان ، حيث الهجرة والإخراج من مكة والمطاردة ، فكأنه كان من الضروري التذكير بأن مكانة الرسول ثابتة مستمرة في العلو ، فهو في حال الهجرة والمطاردة ، يكافئ مع صاحبه أربعين ممن طردوه وأخرجوه ، فمن علو مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكون ثاني اثنين.

حاضر:

جاء اسم الفاعل "حاضر" مضاعفًا مرتين ، وذلك في قوله تعالى:

١- ﴿ فَإِذَا أُمِنتُمْ مِّنْ تَمَتُّعٍ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة : ١٩٦).

٢- ﴿ وَاسْتَلْهُمُ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِثَابُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا ﴾ (الأعراف : ١٦٣).

وإذا كان الحضور إلى المسجد أو البحر في أصله فعلًا متجددًا لا يستمر ، فإن التركيب الإضافي "حاضري المسجد" ، "حاضرة البحر" يدل على الثبوت والاستمرار ، هو يناسب لزوم أهل مكة للمكان ، وأهل القرية القريبة من البحر للمكان.

فالأصل: "حاضري مكة" وليس المسجد ، والأصل أن أهل القرية حاضري القرية التي على البحر لكن العدول جاء ليؤكد قرب أهل مكة من

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ثني)

المسجد الحرام ، وقرب أهل القرية من البحر ، قرباً يجعلهم يحضرون إلى المسجد وإلى البحر ، والحضور هو مناط الحديث في سياق كل آية .
فالسّياق في آية سورة البقرة يتحدّث عن عمل فعلي يستلزم الحضور إلى المسجد الحرام ، وهو التمتع من العمرة إلى الحج .
كما أن سياق آية سورة الأعراف يتحدّث عن النهي عن عمل فعلي وهو صيد البحر في يوم السبت .

فدلالة الحضور إلى المسجد وإلى البحر دلالة فعلية متجددة ، إذ لا يعقل أن يكون أهل مكة حاضرين في المسجد الحرام على الدوام ، كما لا يعقل أن يكون أهل القرية حاضرين في البحر على الدوام ، فالأصل أن يؤدّى المعنى بصيغة النون والتثوين: "حاضرين المسجد" ، "حاضرة البحر" لإفادة العمل الفعلي المتجدد .

فما فائدة العدول من صيغة العمل الفعلي - النون والتثوين - إلى صيغة الإضافة التي تفيد الوصف الثابت المستمر ؟

لقد جاء هذا العدول لبيان أمر شرعي قد يظهر في صورة المشقة .
فآية "حاضري المسجد" تتحدّث عن التمتع وهو أداء العمرة مع الحج في وقت واحد تيسيراً على الحجاج ، وحُرّم على أهل المسجد الحرام .
وآية "حاضرة البحر" لتحريم صيد يوم السبت على أهل قرية قريبة من البحر ، قرباً يجعل حياتهم تأنّهم يوم سبتهم .

فعلة تحريم التمتع لحاضري المسجد الحرام: قربهم من المسجد الحرام ، قرباً يسرّ لهم دون غيرهم أداء العمرة في أي وقت .

وعلة تحريم صيد يوم السبت على أهل هذه القرية ، امتحان من الله تعالى في مقابل نعمة تمتعهم بالصيد الميسر .

فالقرب للمكان قام عليه الحكم ، فجاءت الإضافة لتدل على القرب الدائم للمكان ، فوضحت الصيغة علة منع يسر قد منحه الله لعباده ، والأصل في التشريع اليسر .

فعدل عن التنوين الدالّ على الحضور المتجدد -وهو الأصل- إلى الإضافة الدالة على الحضور المستمر والدائم ؛ إشارة إلى سهولة الحضور إلى المسجد أو إلى البحر، فكأن أهل مكة وأهل القرية حاضرين على الدوام ، لأن في إمكانهم الحضور على وجه اليسر.

فلما كان حال أهل مكة وأهل القرية القرب من المسجد الحرام ومن البحر ؛ جاء الأمر الشرعي بحرمان أهل مكة من التمتع لأنها رخصة لمن بعد عن مكة ، وحرمان أهل القرية من صيد السبت لأن قريتهم من المكان يغنيهم عن صيد ذلك اليوم.

فالدول إلى الإضافة هدفه المبالغة في تصوير الحضور ، وكأنه على الدوام لأنه علة الحكم بالمنع.

مخرج :

جاء اسم الفاعل "مخرج" مضافاً مرة واحدة ، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللَّهُ فَالِقُ ثَوَفُكُونَ﴾ (الأنعام: ٩٥) وقد جاءت آيات متشابهة لهذه الآية ، هي:

- ١- ﴿وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (آل عمران : ٢٧)
- ٢- ﴿وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (يونس : ٣١)
- ٣- ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (الروم : ١٩)

ويرجع الإسكافي مجيء "مخرج الميت" في سورة الأنعام إلى أن ما قبلها وما بعدها أسماء ، وما جاء في الآية نفسها من الفعل المضارع "يخرج" لكرامية توالى حروف العلة ، فيقول: ((أول هذه الآية ذكر بلفظ الاسم وهو: "فالق الحب والنوى" فكان اللائق به أن يقول: "ومخرج الحي من الميت" لكنه لما اجتمع ثلاث حروف من حروف العلة دفعة واحدة وهي: الواو من "النوى"

والياء من "النوى" والواو من "ومخرج" ، تقل عن لفظ الاسم إلى لفظ الفعل^(١) وهذا التحليل غير مقنع لوجود أحرف العلة في "النوى" ، وبدلاً من "الواو" يوجد الياء في "يخرج".

وإلى مثله ذهب الكرمانى ، فيقول عن "مخرج الميت": ((لأن ما في هذه السورة وقعت بين أسماء فاعلين))^(٢) وهما: فالق الحب - فالق الإصباح .
وبعلل الرازي مجيء الفعل في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمِخْرَجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ بقوله: ((الحي أشرف من الميت ، فوجب أن يكون الاعتناء بإخراج الحي من الميت أكثر من الاعتناء بإخراج الميت من الحي ، ولهذا المعنى وقع التعبير عن القسم الأول بصيغة الفعل ، والثاني بصيغة الاسم))^(٣).

ولعل دلالة لفظ الاعتناء ما فهمه السيوطي من كونه دالاً على التجدد ، فقد ذكر السيوطي ما قاله الرازي ، مبيّناً أن الفعل ((شأنه الانقطاع والتجدد ... المراد بالتجدد في الماضي الحصول ، وفي المضارع أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى))^(٤).

لكن كيف نجمع بين مناسبة الإمامة للثبوت من الاسم في "مخرج الميت" في سورة الأنعام ، وبين مجيء الفعل مع الإمامة في "يخرج الميت" في سورة آل عمران ويونس والروم؟

والإجابة تظهر دلالة الإضافة على الاستمرار ، فسياق آية آل عمران يركز على تقلب الأمور من حال إلى حال يقول تعالى: ﴿ثَوَّتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ (آل عمران : ٢٦) وتقلب بين الليل والنهار ، وتقلب بين إنزال الكتاب والجاهلية.

(١) الإسكافي ، درة التنزيل ، ٦٧

(٢) الكرمانى ، أسرار التكرار في القرآن ، ٧١

(٣) الرازي ، التفسير الكبير ، ٩٨/١٣

(٤) السيوطي ، الإتقان ، ٣١٦/٢

وسياق آية يونس يستنكر طلب المشركين للوحي ثم كفرهم به ،
وذكرهم بنعم الله المتجددة والقابلة للزوال ، فيأتي بالأمور المتقلبة:

- « ريح طيبة » - « ريح عاصف » (يونس : ٢٢)

- « أخذت الأرض زخرفها » - « أتأها أمرنا ليلاً أو نهاراً » (يونس :

٢٤)

وسياق آية الروم يجمع كذلك الأمور المتقلبة: « حين تمسون وحين
تصبحون » (الروم : ١٧) « وعشيًا وحين تظهرون » (الروم : ١٨)

والغرض من ذلك في سياق الآيات التي جاء فيها "تخرج الميت"
و"يخرج الميت" الإشارة إلى تجدد الأمور ، كما أن إنزال القرآن إحياء بعد
نسخ الكتب السابقة ، وإنزاله قضاء على الجاهلية ، فجاء معنى الأحياء بصيغة
الفعل: "تخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي" لأن صيغة الفعل تدل
على التجدد .

أما قوله: « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ » في
سورة الأنعام ، فهي تحمل دلالة أخرى غير دلالة التقابل بين الحياة والموت ،
هي دلالة « حباً متراكباً » ، فسياق آية الأنعام يشير إلى تولد الحياة من الموت ،
كما يدل عليه قوله تعالى: « فالق الحب والنوى » ومعناه كما يقول الزمخشري:
((الأشياء الميتة من الحيوان والنامي))^(١).

ويفصل السياق الحديث في تنامي الزرع من الحب الميت ، يقول
تعالى: « نخرج منه حباً متراكباً » (الأنعام : ٩٩) ليؤكد على فكرة أن
المخلوقات تتنامى لأنها ستموت ، مناسبة لقوله تعالى: « وخرقوا له بنين
وبنات » (الأنعام : ١٠٠) وقوله: « بديع السماوات أئى يكون له ولد » (الأنعام :
١٠١).

(١) الزمخشري ، الكشاف ، ١١/٢

فالإضافة في "مخرج الميت من الحي" لإفادة استمرار الموت من الحياة ، والحياة من الموت ، دورانٌ مستمر كما يقول تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾ (الأنعام: ٩٨) وهو ما يستحيل في حق الله تعالى ، إذ أنه لا يموت حتى يكون له الولد ، أو في حاجةٍ إليه.

فلكي يخرج الحي من الميت لأبد وأن يكون هناك موتٌ ، فهي قانون استمرار الموت لإحداث الحياة ، فالعدول إلى الإضافة في (مخرج الميت من الحي) ليبدل على أن الموت ثابت ودائم (سنة كونية) ما دام هناك إحداثٌ للحياة (يخرج الحي من الميت).

وقد جاء اسم الفاعل "مخرج" بالتثوين مرتين ، قال تعالى:

١- ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (البقرة : ٧٢)

٢- ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ﴾ (التوبة : ٦٤)

وكلاهما يفيد الحدوث والانقطاع الزمني ، لأن الله أخرج ما في نفوس اليهود والمنافقين.

وعليه يكون الفعل المضارع للتجدد والانقطاع مع السياق الدالّ على تقلب الأمور ، أي: حدوثها وزوالها.

واسم الفاعل المنون لحدوث العمل الفعلي وانقطاعه -على الأصل- لعدم وجود داعي للعدول في السياق.

أمّا اسم الفاعل المضاف فهو لاستمرار أثر العمل الفعلي ، ليفيد استمرار الموت من الحياة ، وهو الكائن في شأن المخلوقات ، ويستحيل في حق الله تعالى ، وهو المراد من السياق الذي يقرر قانون التنامي القائم على الموت ، ليتوصل بذلك إلى نفي اتخاذ الله للولد.

سابق :

جاء اسم الفاعل "سابق" مضافاً مرة واحدة ، وذلك في قوله تعالى:
﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس : ٤٠)

يقول الزمخشري: ((قرئ " سابقُ النهار " على الأصل))^(١) ويعتل الرازي مجيء الفعل للشمس والاسم لليل ، بقوله: ((الحركة الأولية التي للشمس -ولا يدرك بها القمر- مختصة بالشمس، فجعلها كالصادرة منها ، وذكر بصيغة الفعل ؛ لأن صيغة الفعل لا تطلق على من لا يصدر منه الفعل ، فلا يقال "يخيط" ولا يصدر منه الخياطة. والحركة الثانية (سابق) ليست مختصة بكوكب من الكواكب بل الكل فيها مشتركة ... فالحركة ليست كالصادرة منه))^(٢) فالليل والنهار أثر للشمس، لا يصدر منهما حركة، وإنما تعاقبهما نتيجة لحركة الشمس، كما أن الليل متصل بالنهار فهما كالدائرة لا تظهر حركتها، أما الشمس فبينها وبين القمر مسافة تظهر حركتها.

وجاء الفعل مع الشمس لارتباطها بالنهار محل العمل والحركة، والاسم المضاف لليل لأنه محل السكون والراحة.

إن تركيب "ولا الليل سابق النهار" يفيد ضمنا حركة لليل متأخرة عن حركة النهار، والعدول عن الدلالة الفعلية (التنوين: سابقٌ ، أو الفعل مثل: ينبغي له أن يسبق) إلى دلالة التركيب الإضافي إنما جاء لأمر :

١- ما ذكره الرازي من أن الحركة لا تصدر من الليل في الحقيقة، وإنما حركة الليل أثر لحركة غيره ، فجاء بالتركيب الإضافة عدولاً من الدلالة الفعلية لعدم وجود فعل مباشر من الليل.

(١) الزمخشري ، الكشاف ، ٦٥٤/٣

(١) الرازي ، التفسير الكبير ، ٧٥/٢٦

٢- إذا كان الليل يتحرك حركة متأخرة عن النهار، إلا أنه محل السكون والثبات، على غير النهار، فناسب حركة الليل صيغة الإضافة الدالة على الثبوت دون العمل الفعلي المتجدد.

٣- وهو أمرٌ يأتي من النظر في الصيغة الفعلية لحركة الشمس والقمر ؛ فقد جاءت حركة الليل والنهار في صيغة الإضافة لدالاتها على الاستمرار، وهو يناسب جعل الليل والنهار من السنن الكونية المستمرة.

فإذا قيل أن حركة الشمس والقمر من السنن الكونية المستمرة فلماذا لم تأت في صيغة الإضافة: "ولا الشمس مدركة القمر" ؟
فالإجابة على ذلك : أن الليل لن يسبق النهار على الدوام ، فهي سنة كونية مستمرة، ناسبتها صيغة الإضافة الدالة على الاستمرار لا على التجدد والانقطاع ، أما الشمس والقمر فإن حركتهما في تجدد وانقطاع، لما يلي :
أولاً: بخسوف القمر وكسوف الشمس، بينما يظلّ الليل والنهار.

ثانياً: وهو الأكثر مراعاة في كون حركتهما بصيغة التجدد والانقطاع ،
أنّ القرآن الكريم يذكر أن حركة الشمس مقطوعة بيوم القيامة، بل إن الشمس تدرك القمر، يقول تعالى: ﴿وجمع الشمس والقمر﴾ (القيامة : ٩) فالشمس حركتها مقطوعة وليست مستمرة في عدم إدراكها للقمر، أما عدم سبق الليل للنهار، فهو مستمر ، فلا يحدث أن يسبق الليل النهار ؛ لعدم وجود الليل والنهار كذوات ، وإنما هما أثران زائلان ، يحل محلّهما الظلام وإشراق الأرض بنور ربّها.

فلا يحدث أن يسبق الليل النهار، فنفي أن يسبق الليل النهار نفي على الدوام ، فالعدول إلى صيغة التركيب الإضافي (سابق النهار) مراعاة لمعنى الثبوت والاستمرار بدلا من العمل الفعلي المتجدد.

فلوجود فرق دلالي بين إدراك الشمس للقمر وسبق الليل للنهار (مع ما يبدو من تقارب بينهما) جاء نفي إدراك الشمس للقمر بصيغة فعلية ، وجاء نفي

سبق الليل للنهار بصيغة الإضافة، فهو فرق دلالي دلت عليه الصياغة، وهو مثل مجيء إدراك الله تعالى لأبصار المخلوقات بصيغة فعلية في قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ (الأنعام: ١٠٣) لأن الله تعالى يدرك الأبصار كلما تجددت حركاتها، وليس المقصود به العلم المسبق مثل ﴿ عالم الغيب والشهادة ﴾ (الأنعام : ٧٣) فلم يأتِ بـ "مدرِك الأبصار" لأن المراد التتبع والحضور كلما تجدد فعل الأبصار عند المخلوقين، فهو سبحانه يدرك حركة حرق عيونهم في كل ملمح لأبصارهم.

مصدق:

جاء اسم الفاعل "مصدق" منوئاً سبع عشرة مرة ، ومضافاً مرة واحدة. ومعنى أن يكون القرآن مصدقاً لما بين يديه أو مصدق الذي بين يديه أن القرآن مصدق لما قبله من الوحي ، أي كما يقول ابن كثير: ((مشتملاً على الحق من الله تعالى ، مصدقاً لما بين يديه من التوراة والإنجيل))^(١) وأن يكون القرآن مصدقاً لما في التوراة والإنجيل إنما يتحقق بما جاء به القرآن الكريم من الإيمان بالله والوحي والبعث ، وهو موجود في التوراة والإنجيل ، وأما ما لم يتفق مع القرآن فهو محرّف ، وبذلك تكون الكتب السابقة منسوخة بنزول القرآن.

وهنا يظهر معنى ملازم للتصديق وهو النسخ ، فالقرآن يصدق ما صح من الكتب السابقة ، وعدم تصديقه لغير ما صح فيها نسخ له ، ويترتب على ذلك أن القرآن مغني عن الكتب السابقة ؛ لأن فيه الصواب (مشتملاً على الحق كما قال ابن كثير) من الوحي السابق ، ونزوله نسخت الكتب السابقة ، وهو الوحي الوحيد المستمر للتشريع.

(١) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ١/ ١٠٥

إذا فالتصديق يدل على أمرين:

أولاً: نسخ الكتب السابقة ، لأنّ القرآن مشتملٌ على ما فيها من صواب.

ثانياً: القرآن هو الوحي الوحيد الموجود ؛ لأن غيره منسوخ به.

ومن دلالة "مصدق" على نسخ الكتب السابقة ، واستمرار الوحي

الوحيد، يمكن معرفة الفرق بين مواضع "مصدق" منوئاً ، وموضع "مصدق" مضافاً ، فقد جاءت مواضع "مصدق" منوئاً في قوله تعالى:

- ١- ﴿وَأْمِنُوا بِمَا أُنزِلَتْ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ (البقرة : ٤١)
- ٢- ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ (البقرة : ٨٩)
- ٣- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أُنزِلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَنَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ (البقرة : ٩١)
- ٤- ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة : ٩٧)
- ٥- ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة : ١٠١)
- ٦- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ (آل عمران : ٢-٤)
- ٧- ﴿فَتَأْتِيهِ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران : ٣٩)
- ٨- ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأَجَلَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (آل عمران : ٥٠)
- ٩- ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ (آل عمران : ٨١)

١٠- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلُ أَن تَطْمَئِسَ وُجُوهٌ فَرَرْدَهَا عَلَىٰ أَذْبَارِهَا﴾ (النساء : ٤٧)

١١ ، ١٢- ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَتُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة: ٤٦)

١٣- ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (المائدة: ٤٨)

١٤- ﴿وَالَّذِي أُوحِيَآ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ* ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ (فاطر : ٣١-٣٢)

١٥- ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّنَذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ (الأحقاف : ١٢)

١٦- ﴿قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الأحقاف : ٣٠)

١٧- ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَآئِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ (الصف : ٦)

فقد جاء اسم الفاعل المنون "مصدق" في سياق كفر اليهود وتكذيبهم ، في مواضع سورة البقرة الآيات (٤١ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٧ ، ١٠١) وفي سورة المائدة الآية (٤٨) ، وسورة الأحقاف الآية (١٢).

وجاء في سياق الوعيد لمن كفر من أهل الكتاب ونفي اتخاذ الله تعالى أحداً من أنبيائه ولذا في سورة آل عمران الآية (٣) والآية (٨١) ، وسورة النساء الآية (٤٧) ، وسورة فاطر الآية (٣١) ، وسورة الأحقاف الآية (٣٠) .

كما جاء في سياق الحديث عن الوحي ليحي وعيسى عليهما السلام بما هو مصدقٌ للتوراة مع الوعيد لليهود ، وذلك في سورة آل عمران الآية (٣٩) والآية (٥٠) ، ومرتين في سورة المائدة الآية (٤٦) ، وفي سورة الصف الآية (٦) .

فاسم الفاعل "مصدق" المنون جاء مع السياق الدالّ على التحريف في الكتب السابقة، وهو ما يجعل "مصدق" (بالتنوين) لإفادة معنى نسخ ما قبلها ، لأن تحريفها هو داعي نزول القرآن بما هو صدق ناسخ لما قبله.

أمّا الموضع الوحيد الذي جاء فيه اسم الفاعل "مصدق" مضافاً هو قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ (الأنعام: ٩٢).

واختصّ هذا الموضع بوصف القرآن بـ "مبارك" ووصفه بأنه إنذار لمن يسبق لهم الوحي "أم القرى" كما اختصّ بذكر التشريع "الصلاة" ليشير إلى الدين الجديد ، لأنّ الأديان تشترك في الأصول لا في الشرائع.

فاختصّ هذا الموضع بالحديث عن أم القرى ، بينما لم يرد ذكر أم القرى في المواضع الأخرى ، فمن هنا يمكن أن نستخلص أن المواضع التي وردت فيها كلمة "مصدق" بالتنوين والتي جاءت مرتبطة بأهل الكتاب ، إنما جاءت دالة على تحريف أهل الكتاب ونسخ هذه الكتب السابقة.

بينما جاء الموضع الخاص بالإضافة غير مرتبط بالحديث عن أهل الكتاب من جهة ، ومختصّ بالحديث عنه أم القرى من جهة أخرى ، وهو ما يجعل دلالاته منصرفة إلى كون القرآن الكريم وحياً مستمراً لكل ما هو صحيح

في الكتب السابقة عليه ، بصرف النظر عن معنى النسخ الموجود في كونه مصدقًا لما قبله.

فاسم الفاعل "مصدق" مضافًا يفيد أن القرآن جاء بما هو صدق ، ليكون الوحي الوحيد المستمر لأهل الأرض جميعًا.
تصديق القرآن لما قبله يفيد معنيين:

الأول: نسخه ما قبله ، وهو ما جاء بالتتوين ؛ لدلالاته الفعلية على الحدث ، فالنسخ وقع مرة واحدة بنزول القرآن خاتمًا للوحي.
الثاني: أن ما جاء به القرآن وحي مستمر لأهل الأرض ، إنذارًا وتشريعًا ، وهو ما يناسبه التركيب الإضافي ؛ لدلالاته على الاستمرار.
فالعُدول إلى الإضافة لأنَّ المراد من السياق دلالة استمرار الوحي بتصديق القرآن لما صحَّ في الكتب السماوية ، وكون القرآن الوحي الوحيد الموجود على الأرض.

عابر :

جاء اسم الفاعل "عابر" مرة واحدة ، وذلك في قوله تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ (النساء: ٤٣)
وعبور السبيل عمل فعلي مؤقت لا يدلُّ على الاستمرار والثبوت ،
فالصيغة الأصلية هي: "عابرين سبيلًا" ، أي: تجوز الصلاة إذا كنتم جنبًا عابرين سبيلًا أو حال كونكم عابرين سبيلًا.

وفي لفظ "الصلاة" قولان بُني على كل واحدٍ منهما المعنى ، يقول الرازي: ((أحدهما: المراد منه المسجد ... والقول الثاني (وعليه الأكثرون): أن المراد بالصلاة في هذه الآية نفس الصلاة... وأعلم أنَّ فائدة الخلاف تظهر في حكم شرعي ، وهو: أن على تقدير المعنى الأول يكون المعنى: لا تقربوا

المسجد وأنتم سكارى ولا جنباً إلا عابري سبيل... وأما على القول الثاني فيكون المعنى: لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، ولا تقربوها حال كونكم جنباً إلا عابري سبيل ، والمراد بـ "عابري سبيل" (المسافر) ^(١).

فالمراد بـ "عابري سبيل" مجتاز المسجد ، كما يوضحه ما جاء في تفسير ابن كثير عن سبب نزول الآية: ((أن رجلاً من الأنصار كانت أبوابهم في المسجد ، فكانت نصيبهم الجنبه ولا ماء عندهم ، فيريدون الماء ، ولا يجدون ممراً إلا في المسجد)) ^(٢).

أو أن المراد بـ "عابري سبيل" المسافر. فلا يجوز للجنب الصلاة إلا أن يكون عابر سبيل أي مسافر ، كما أنه لا يجوز للجنب دخول المسجد أن يمر به ممراً ، وكلاهما تيسير لضرورة ، هي ضرورة السفر ، أو ضرورة المرور داخل المسجد لعدم وجود سبيل غيره.

وإذا كان عبور السبيل (السفر ، المرور داخل المسجد) في حقيقته عملاً فعلياً مؤقتاً ، يفيد التجدد والانقطاع ، فإنه جاء في صيغة التركيب الإضافي "عابري سبيل" ليدلّ على الضرورة.

فلا يحقّ للجنب دخول المسجد إلا إذا لم يجد ممراً آخرًا ، والقرآن الكريم عندما أباح للجنب أن يجتاز المسجد في مثل هذه الحال ، فإنما كان ذلك - حسب ما ورد في أسباب النزول - لاقتقادهم جميع السبل إلا سبيل المسجد ، فكان النص عدل إلى صيغة التركيب الإضافي ليبين أن عبور السبيل للجنب ضروري ، كونه صفة ثابتة فيه ، ومستمرة لا يمتلك غيرها ؛ من باب أنها ضرورة ملزمة.

وكذلك المسافر لا يحقّ له الصلاة وهو جنب من غير غسل ، إلا إذا لم يجد الماء ، فعندها يتيمّم ويصلى. فلمّا كان السفر "عبور السبيل" سبباً في عدم

(١) الرازي ، التفسير الكبير ، ١٠/١١٢-١١٣

(٢) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ٢/١٨٧

وجود الماء للبعد عن مواطن الماء ، كان السفر ضرورة أباحت صلاة الجنب من غير غسل. فجاء السفر وعبور السبيل) في صيغة الإضافة كأنه صفة ثابتة للمسافر ، مستمرة معه ؛ من باب أن السفر ضرورة ملزمة له.

فالمجتاز لا يجد إلا سبيل المسجد ، لذا هو ملازم له ، والمسافر ملازم للسبيل وقت سفره ، لا يجد غيره ، فملازمة السبيل للمجتاز والمسافر ضرورة، قام عليها التخفيف بأن أباح للجنب دخول المسجد أو الصلاة.

أما إذا انتفت الضرورة بوجود الماء (وغالبًا ما يكون الماء موطن حلّ لا سفر) أو وجود ممر آخر ، فلا يوجد داعٍ للتخفيف في أمر طهارة الصلاة أو المسجد.

فلما كانت الضرورة علة الحكم بالتخفيف جاء عدول المعنى الفعلي عن الصيغة الفعلية العاملة إلى صيغة التركيب الإضافي (عابري سبيل) ، لإفادة معنى الثبوت والاستمرار (اللزوم) من دلالة الإضافة على الزمن الماضي المفيد ثبوت الوصف ؛ مبالغة في تصوير الضرورة لتوضيح علة الحكم الشرعي.

مستقبل :

جاء اسم الفاعل "مستقبل" مرّة واحدة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝ (الأحقاف: ٢٤)

وقد جاءت هذه الآية في شأن عاد قوم هود عليه السلام ، وعن إضافة "مستقبل" يقول الزمخشري: ((وإضافة "مستقبل" و"مُطر" مجازية ، غير معرفة ، بدليل وقوعهما - وهما مضافان إلى معرفتين - وصفاً للنكرة))^(١).

وأن تكون الإضافة لفظية هو ما تكرر ذكره ، لكن الملاحظ هنا هذا الوصف "مجازية"؛ إذ أنّ المجاز كان متداولاً كمصطلح له حدود المجاز اللفظي والإسنادي في القرن السادس الهجري الذي عاش فيه الزمخشري ، وقد سبقه ظهور لفظ "المجاز" في القرن الثالث الهجري ، وهو ما يدلّ على وجود فترة عرف فيها المجاز كمصطلح له حدود^(٢).

وقد لاحظ الألوسي ما قاله الزمخشري ، وشرحه بقوله: ((وأطلق عليها الزمخشري "مجازية" ووجه التجوّز أنّ هذه الإضافة للتوسع والتخفيف ، حيث لم تفد فائدة زائدة على ما كان من قبل ، فكما أن إجراء الظرف مجرى المفعول به مجاز ، كذلك إجراء المفعول أو الفاعل مجرى المضاف إليه في الاختصاص ، ولم يُرد أنها من باب الإضافة لأدنى ملاسة))^(٣) فهو العدول عن العمل الفعلي إلى الإضافة ، ويشير الألوسي إلى أن الزمخشري لا يريد بالإضافة المجازية ما تكرر عند الزمخشري من أنّ ((الإضافة تكون لأدنى ملاسة))^(٤).

والعدول إلى الإضافة -هنا- مراعاة لأمر:

١- أنّ هذه الريح ريح عذاب ، فقد تحركت لهم منذ بداية حركتها ، فهي ريح قد استقبلت أوديتهم منذ حركتها (أي قبل رؤيتهم للريح) فاستقبال الريح لأوديتهم في حقيقته استقبال ماضٍ لرؤيتهم ، لأنها جاءت لهم ، ولا تريد غيرهم ، فعملها متوقف عليهم ، وإن لم يرق قوم عاد هذا الاستقبال إلا في زمن

(١) الزمخشري ، الكشف ، ٢٠٤/٤

(٢) من المصادر التي سبقت الزمخشري وتحتت عن مصطلح المجاز:

* الجاحظ ، الحيوان ، ٢٥/٥

* ابن جني ، الخصائص ، ٤٤٢/٢

* عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٦٦ وله كذلك: أسرار البلاغة ، ٣٥٠

(٣) الزمخشري ، الكشف ، ٤٦٩/٢

(٤) نفسه ، ٤٦٩/٢

الحال ، فقوم عاد وصفوا استقبال الريح بما يفيد زمن الحال ، لذلك جاء اسم الفاعل "مستقبل" حالاً أصله التنوين ، لكنه عدل إلى الإضافة لإفادة أنّ استقبال الريح لقوم عادٍ كان منذ بدء تحركها في الزمن الماضي ، فهي ريح عذابٍ مخصّصةٌ لهم ، وإن رأوها مستقبلةً أوديتهم في زمن الحال والاستقبال.

٢- إفادة التربص من استمرار استقبال الريح لأوديتهم ، حتى يستبشروا بها ، ويتوعدهم هود عليه السلام ، فناسب مكث الريح الثبوت والاستمرار.

٣- إفادة استمرار سبب العقاب ، لأن هذا العارض المستمر سيكون ريحاً استمرت عندهم فترة حرص القرآن الكريم على ذكرها ، على الرغم من أن عقاب الله لا يحتاج إلى فترة زمنية كمثّل هذه الفترة ، التي يقول عنها الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ * سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَایِیَّةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ (الحاقة : ٦-٧).

فالعُدول عن العمل الفعلي المتجدّد إلى الإضافة الدالة على الزمن الماضي المستمر ، لإفادة حقيقة استقبال الريح لهم منذ تحركها في الزمن الماضي ، فهي مخصّصة لهم ، ولإفادة تربصّها وبقائها معهم.

مقيم :

جاء اسم الفاعل "مقيم" ثلاث مرات ، مرتين مضافاً ، ومرة عاملاً عمل الفعل ، فقد جاء اسم الفاعل مضافاً في قوله تعالى:

١- ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ (إبراهيم: ٤٠)

٢- ﴿ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (الحج : ٣٥)

والموضع الأول في سورة إبراهيم في سياق دعاء إبراهيم عليه السلام لمكة ولذريته، سائلاً الله تعالى أن يقبل الناس على حجّ بيته الحرام ، يقول تعالى: ﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ (إبراهيم : ٣٧)

والموضع الثاني جاء في سياق التشريع لفريضة الحج والحديث عن شعائر الفريضة.

وبذلك يكون التركيب الإضافي جامعاً بين دعاء إبراهيم بإعمار البيت الحرام في سورة إبراهيم ، وبين إجابة دعائه في سورة الحجّ.

والحرص على إقامة الصلاة ، والاستمرار عليها ، يناسب دلالة الإضافة على الثبوت والاستمرار ، ويظهر ذلك من الفرق بين سياق اسم الفاعل مضافاً وسياق اسم الفاعل العامل.

فقد جاء اسم الفاعل عاملاً في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢).

وليس في هذا السياق ما يشير إلى الحجّ ، ويعود الضمير في "منهم" إلى أهل الكتاب، حيث يتحدّث السياق عنهم .

وقد لاحظ د. أحمد ماهر البقري وجود فرق بلاغي بين صيغة الإضافة "المقيمي الصلاة" وصيغة اسم الفاعل العامل "المقيمين الصلاة" ، فيقول: ((المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، فثمة فرق بلاغي بين "المقيمي الصلاة" -مثلاً- و"المقيمين الصلاة" يقول الله: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١٦٢) ويقول سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ

عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (الحج : ٣٥) ففي الآية الأولى حديث عن الذين يقيمون الصلاة أي يؤدونها قومة ، كما أمر الله بخير عوج ، تلك عاداتهم التي قد تتخلف ، فلا تعوزهم صفة (المقيمي الصلاة) أمّا الآية الثانية: فالبشرى لهم وهم في الصلاة لا ينفكون منها ، كما لا ينفك

الشيء من جنسه))^(١) فتركيب "المقيمين الصلاة" يدلّ على فعل الصلاة ، أي التجدّد والانقطاع ، وتركيب "مقيمي الصلاة" مراعاة لقوله تعالى: ﴿وَيَشْرَرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ (الحج: ٣٤) لأنّ البشري جاءتهم وهم في الصلاة لا ينفكون منها. وهناك أمر آخر مأخوذ من دلالة اسم الفاعل المضاف على الزمن الماضي المستمر، ودلالة اسم الفاعل العامل على حدوث الفعل ، وهو مجيء التركيب الإضافي "المقيمي الصلاة" في سياق الحديث عن شعائر الحج ، ليكون وصفًا لمن أقام الصلاة ورسخ عنده الركن الثاني من أركان الإسلام ، ويؤدي الركن الخامس (الحج).

فالعُدول إلى التركيب الإضافي للدلالة على ثبوت الوصف واستمراره من الزمن الماضي ، أي الزمن الماضي لفريضة الحجّ ، فالتركيب الإضافي جاء في سياق فريضة الحجّ، وإقامة الصلاة شيء ماضي ومستمر بالنسبة لمن يؤدي شعائر الحجّ.

أمّا تركيب اسم الفاعل العامل "المقيمين الصلاة" فهو في سورة النساء التي نزلت قبل سورة الحجّ (٢) ، وقد جاء في شأن من يؤمن من أهل الكتاب بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ، فهو دخول (أي حدوث) في دين جديد (الإسلام) يتطلب فعل أو أمره المبنيّة على عقيدته السليمة ، فجاء اسم الفاعل العامل ليدلّ على حدوث فعل إقامة الصلاة المشروعة في الإسلام لمن دخل في الدين الجديد.

مُهَلِّك :

جاء اسم الفاعل "مُهَلِّك" مضافًا إلى الاسم الظاهر أربع مرّات ، وذلك في قوله تعالى:

(١) د. أحمد ماهر البقري ، دراسات قرآنية في اللغة والنحو ، ٢٠٦

(٢) انظر: السيوطي ، الإتقان ، ٢٦/١

١- ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ (الأنعام: ١٣١)

٢، ٣- ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ (القصص: ٥٩)

٤- ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ (العنكبوت: ٣١)

واسم الفاعل "مهلك" في هذه المواضع الثلاثة يفيد زمن الحال والاستقبال ، لأن الإهلاك هنا عقاب للقرى يكون بعد إرسال الرسل وعصيان أهلها ، فالإهلاك عقاب في المستقبل بعد إقامة الحجة عليهم ، كما يدل عليه إخبار الملائكة إبراهيم عليه السلام بإهلاكهم قوم لوط في الزمن المستقبل. كما أن خبر "كان" لا يكون دالاً على الزمن الماضي بل يدل على زمن الحال أو الاستقبال ، مثل ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ (البقرة: ١٤٣) ومثل: ﴿ مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُون ﴾ (النمل: ٣٢).

فالأصل أن يكون اسم الفاعل "مهلك" في صيغة التنوين العاملة عمل الفعل ، لدلالاتها على الحال أو الاستقبال ، وليس في صيغة الإضافة الدالة على الزمن الماضي ، وإنما جاء العدول إلى الإضافة للتأكيد على إهلاك القرى بجعله كالمحقق الموجود.

ومسوّغ هذا التأكيد عن طريق الإضافة يظهر بمجيء معنى نفي إهلاك القرى بظلم في صيغة الفعل المضارع "يهلك" الدالة على الحال والاستقبال ، يقول تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ * وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ (هود: ١١٧-١١٩).

وقد ذكر "الإسكافي" أنَّ النفي بالفعل أبلغ ، لذلك جاء الفعل "يهلك" مع نفي الإهلاك بظلم من الله تعالى ، يقول الإسكافي عن الفعل "يهلك": ((خصّه الله تعالى بالمكان الذي لا يقع منه ذلك أبداً ، ولم يقع منه قط ، وهو أنه لم يكن فيما مضى يهلك القرى ظالماً لها مع صلاح أهلها ، ولا يفعله ، ولا يليق بعذله ، وهو ينتزّه عنه ، تعالى عن ذلك .

وأما قوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَنْذِرُ لَهُمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ (القصص: ٥٩) فإنه لم يكن فيه صريح ظلم ينسب إليه ، ولم يكن ملفوظاً به ، فيؤتى باللفظ الأبلغ في نفيه ، كما كان في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ ﴾ (هود: ١١٧) ((^(١) .

وتبعه "الكرمائي" بقوله: ((لأنَّ الله تعالى نفي الظلم عن نفسه بأبلغ لفظٍ يستعمل في النفي ... وما في "القصص" لم يكن صريح ظلم ، فاكتمى بذكر اسم الفاعل ، وهو أحد الأزمنة غير معين ، ثم نفاه))^(٢) .

والملاحظ أنَّ "الإسكافي" و "الكرمائي" لم يتحدثا عن آية سورة الأنعام التي جاء فيها اسم الفاعل "مهلك" مع لفظ "بظلم" ، وهو يناقض رأيهما .
أمَّا "ابن الزبير" فقد أفاد من دلالة الفعل "يهلك" على التجدد ، ولم يربط بين الفعل "يهلك" ولفظ "بظلم" ، فوافق ذلك ما جاء في آية الأنعام ، وقد نسب الظلم المذكور في آية سورة هود إلى بعض أهل القرى وليس إلى الله تعالى ، يقول ابن الزبير: ((آية هود تقدّمها قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾ (هود: ١١٦) أي: فهلا كان منهم ذلك لما هلكوا ﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ (هود: ١١٧) أي ما كان ليفعل بهم ذلك ، وإن وقع منهم ظلم ، إذا كان فيهم مغير للظلم ، ونأه عن الفساد ، ولكنهم كانوا كما أخبر

(١) الإسكافي ، درّة التنزيل ، ١٢٧

(٢) الكرمائي ، أسرار التكرار في القرآن ، ١١٠

الله تعالى عن المعتدين من بني إسرائيل في قوله تعالى عنهم:
﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ (المائدة: ٧٩).

وجيء بالفعل في قوله: "ليهلك" إشارة إلى التكرّر بحسب ما يكون
منهم ، فلو كان في كل أمة وقرن بعد قرن من ينهى عن الفساد والظلم لما أخذوا
بذوي الظلم منهم ، وكان الله يدفع بعضهم عن بعض ، ولكن تكرر الفساد ،
وعم كل قرن ، فتكرر عليهم الجزاء والأخذ ، فأشار الفعل إلى التكرّر ((^(١)).

فابن الزبير يلتفت إلى أنّ نفي الإهلاك -هنا- نفي لإهلاك المصلحين مع
وجود الظلم من غيرهم.

كما يلتفت إلى دلالة التجدد من الفعل "يهلك" ، فيجعله دالاً على تكرار
الإهلاك كلما تكرر الفساد ، كما قال : "بحسب ما يكون منهم" ومعنى ذلك أنه
ليس إهلاكاً عاماً للقرى ، ولكنه إهلاك متجدد لذوي الفساد والظلم منهم.

فالفعل المضارع الدالّ على زمن الحال أو الاستقبال جاء مع نفي
إهلاك المصلحين في الحال أو الاستقبال ، فهي الصيغة الأصلية ، وجاء ليفيد
تكرار الإهلاك كلما تكرر الفساد من الظالمين ، فدلّ على التجدد والانقطاع.

أمّا المواضع الثلاثة التي جاء فيها اسم الفاعل "مهلك" مضافاً فإنها
جاءت مع معصية أهل القرى بعد إرسال الرسل إليهم ، فالإضافة تأكيد على
استحقاق الظالمين الإهلاك، إذ عامل إهلاك القرى في المستقبل بعد إرسال
الرسل معاملة المتحقق ، لأن أهل القرى ظالمون وليسوا بغافلين عن آيات الله ،
فمسوّغ التأكيد عن طريق العدول إلى الإضافة أن أهل القرى ظالمين فوجب
عليهم العقاب بالإهلاك بعد إقامة الحجة عليهم ، فهو إهلاك مترقب ولا بدّ من
تحقيقه ، وهو إهلاك دائم ومستمر لقرى الظالمين.

(١) ابن الزبير ، ملك التأويل ، ٦٧١/٢ - ٦٧٢

بينما جاء الفعل المضارع: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ لأن السياق لا يتحدث عن استحقاق العذاب بعد إقامة الحجة وبعث الرسل ، فلا يريد تأكيد الإهلاك لوجوبه ، وإنما ينفي الإهلاك مع وجود الإصلاح ، فهو يدعو إلى النهي عن الفساد، فلم يؤكد الإهلاك وإنما جاء نفيه في الحال والاستقبال بصيغته الأصلية لعدم الحديث عن وجوب إهلاك القرى برفضهم رسل ربهم واستحقاقهم العذاب وهو إهلاك يتجدد بوجود المفسدين وينقطع بوجود المصلحين.

فصيغة الإضافة "مهلك القرى" جاءت في خطاب وعيد لرافضي رسالة ربهم ، لتدلّ على استحقاقهم العذاب إذا لم يرتدعوا عن كفرهم. وجاءت الصيغة الدالة على الحال والاستقبال "يهلك القرى" في خطاب حثّ لمن يعرفون الحق ولا يتناهون عن المنكر ، ليدعوهم إلى الإصلاح حتى يدفعوا عن قراهم الإهلاك.

فالتأكيد بالإضافة جاء مع الوعيد لمن وجب عليهم العذاب ، ليكون رادعاً لمن يدين بالكفر ، أماعدم تأكيد الإهلاك (عدم وجوب استحقاقه) أنسب في خطاب من يرى الفساد ولا يدين به ، حتى يكون ذلك دافعاً لمن يريد الإصلاح ، وأملاً في إحياء القرى من الفساد قبل الهلاك.